S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/1996/332
3 May 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن

رسالة مؤرخة ٢ أيار/مايو ١٩٩٦ موجهة الى رئيس مجلس الأمن
من الممثل الدائم لرواندا لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومتي، أتشرف بأن أرسل إليكم، وثيقة صادرة عن وكالة الأنباء الوطنية، التابعة لوزارة إعلامنا وهي تعطي صورة عامة ودقيقة عن الدور المهم الذي تلعبه حكومة زائير في جهودها ومناوراتها التي تنطلق من دوافع سيئة لزعزعة الاستقرار في منطقة البحيرات الكبرى بأسرها (انظر المرفق).

وأكون في غاية الامتنان لو قمتم بتعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) مانزي باكوراموتسا
السفير
الممثل الدائم لرواندا
لدى الأمم المتحدة

030596 030596 96-11350

المرفق

دور حكومة زائير في زعزعة الاستقرار في منطقة البحيرات الكبرى

جاءت الأحداث التي ما برحت تتكشف في منطقة كيفو الشمالية الواقعة شرقي زائير لتصيب الكثيرين في المجتمع الدولي بالصدمة. وينبغي للعالم بأسره أن يدين هذا السلوك المستهتر الذي طال عليه الأمد من جانب حكومة زائير كما يجب اتخاذ تدابير عاجلة لوضع حد لهذه المأساة البشرية دون أي تأخير.

الطرد القسري للزائيريين الناطقين باللغة الكينيارواندية

من الواضح أن الطرد القسري للمواطنين الزائيريين الناطقين باللغة الكينيارواندية يتماشى مع استراتيجية حكومة زائير في زعزعة الاستقرار بمنطقة البحيرات الكبرى. كما أن اضطهاد المواطنين الزائيريين الناطقين باللغة الكينيارواندية في شمال كيفو بتواطؤ من جانب مسؤولين روانديين لا يُعد تطورا جديدا. فقد بدأت حملة المضايقات هذه في عام ١٩٩٣ وأسفرت عن وفاة مئات الضحايا الأبرياء. ويعمل القادة المسؤولون عن إبادة الأجناس بنشاط حاليا، بالتعاون مع ميليشيا انتراهاموي على شن حملة جيدة التنسيق لتشريد الزائيريين الناطقين باللغة الكينيارواندية بعيدا عن أراضيهم وممتلكاتهم بموافقة المسؤولين في الحكومة الزائيرية. وتستخدم المركبات الرواندية التي نهبها القادة السابقون لنظام إبادة الأجناس في رواندا في عملية إلقاء الزائيريين الناطقين باللغة الكينيارواندية عبر الحدود داخل رواندا.

ويشير اللاجئون الهاربون من المنطقة إلى أن الهجمات التي تعرضوا لها قامت بها ميليشيات انتراهاموي بدعم ومشاركة قوات الحكومة الزائيرية وبمباركة سافرة من السلطات المدنية الزائيرية. وكانت الميليشيات قد قاومت لفترة طويلة أي إمكانية لتوطينها بعيدا عن الحدود الرواندية. وتشن الميليشيات من تلك النقاط الحدودية غاراتها على الأراضي الرواندية مما أدى إلى مقتل العديد من المدنيين الأبرياء في مقاطعات سيانجوجو، وكيبويه، وغسينيي وروهن جيري، كما وقعت خسائر مادية فادحة. وقامت السلطات البوروندية بدورها بإدانة غارات مماثلة عبر الحدود شنتها قوات الحكومة الرواندية السابقة وميليشيات انتراهاموي التي ارتكبت أعمال إبادة للأجناس في رواندا وأكدت السلطات البوروندية أن هؤلاء المجرمين متورطون في ارتكاب فظائع تعصف اليوم بأنحاء كثيرة من بلدهم. ويعد الهجوم الذي وقع في ٢٢ نيسان/أبريل على مدينة كيسورو الواقعة في إقليم كبالي في أوغندا، وقامت به نفس قوات إبادة الأجناس منطلقة من مخيمات اللاجئين في شمال شرق زائير، جزءا من الخطة الأكبر التي تنفذها حكومة زائير لإشعال منطقة البحيرات الكبرى بأسرها. كما يعد رفض حكومة زائير توطين ميليشيا انتراهاموي بعيدا عن المناطق الحدودية انتهاكا واضحا لاتفاقية جنيف للاجئين التي تشترط على البلد المضيف عدم السماح للاجئين بالاستيطان على طول حدود بلدهم الأصلي - وهو رواندا في هذه الحالة.

ويستند تورط عصابات ميليشيا انتراهاموي في أعمال العنف التي تقع في شمال كيفو إلى دعم من جانب "المسيرة لعودة اللاجئين والديمقراطية"، وهي تجمع سياسي يضم مسؤولين وعسكريين في

حكومة رواندا السابقة تآمروا فيما بينهم على عرقلة عودة اللاجئين وعلى انتزاع تنازلات بالعفو عن جميع المتورطين في أعمال الإبادة الجماعية التي جرت في رواندا. وقد اختار تجمع المسيرة المذكور، الذي شهد انهيار حملة إعلامه الكاذب التي كانت تستهدف منع عودة اللاجئين، القيام بالمبادرة المستهترة الحالية التي تتمثل في مضايقة مواطني زائير الناطقين باللغة الكينيارواندية بغية طردهم بعيدا عن أراضيهم وممتلكاتهم، وبالتالي تمهيد الطريق للاجئي عام ١٩٩٤ لاحتلال أراضيهم وذلك في محاولة لتأخير عودتهم إلى رواندا.

الدعم المقدم إلى المسؤولين الروانديين السابقين المتهمين بارتكاب جرائم إبادة الأجناس وغيرهم من العناصر المتطرفة

بعد انتهاء أعمال إبادة الأجناس في رواندا في شهر تموز/يوليه ١٩٩٤، حصل جميع الضالعين في تخطيط وتنفيذ أعمال الإبادة على ملاذ آمن من قبل حكومة زائير. وقامت الحكومة السابقة بأكملها، وهي التي خططت لأعمال إبادة الأجناس في رواندا وأشرفت عليها، إلى جانب الجيش السابق وميليشيات انتراهاموي، بالتمركز في شرقي زائير. وقد ثبت الدور الذي لعبته حكومة زائير والدعم الذي قدمته إلى حكومة رواندا السابقة وجيشها وميليشياتها في الجهود التي بذلها هؤلاء لزعزعة استقرار رواندا. كما قامت منظمات دولية متعددة بتوثيق الدور الذي قامت به علناً حكومة زائير ضمن أنشطة مسؤولي حكومة رواندا السابقة التي كانت تستهدف تدريب الجنود وحيازة الأسلحة والتسلل إلى الأراضي الرواندية: ومن هذه المنظمات، منظمة العفو الدولية، ومنظمة رصد أفريقيا، ومنظمة حقوق أفريقيا، ويأتي على رأس هذه الإدانات ما ذكره تقرير مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في نيسان/أبريل ١٩٩٦. وبناء على ما أفاد به السيد جوست هنترمان من "مشروع أسلحة رصد حقوق الإنسان" في واشنطن: "تتدفق الأسلحة على ميليشيات الهوتو التابعة لكل من رواندا وبوروندي .... وثمة خطر بالغ للغاية بزعزعة استقرار المنطقة بأسرها".

وأشار محققو الأمم المتحدة ومنظمات حقوق الإنسان والمؤسسات الإعلامية إلى وجود قواعد عسكرية تابعة لميليشيات وجنود رواندا السابقين في مخيمات كامنيورا، وبانزي، ومجونجا، بعلم ودعم كاملين من حكومـــــة زائير. ووجد المتطرفون من كافة المشارب في المنطقة المأوى والدعم في زائير. ولا يشمل هؤلاء المسؤولين عن أعمال إبادة الأجناس في رواندا فقط، بل يشمل أيضا الدعاة إلى هولوكوست مماثل في بوروندي، من أمثال ليونارد ناينجوما الذي يُعد واحدا من أخبث العناصر في هذه الفئة من الحاقدين. بينما يُعد ساندیجیا وجيروم انديهو من أشد أنصار ايديولوجية الاستبعاد والإبادة ضراوة، تلك الايديولوجية التي تنادي بوجود مجموعة عرقية واحدة ولدت لتحكم الآخرين بفضل أغلبيتها الطبيعية، حتى ولو كان ذلك على حساب إبادتهم.

حملة الكراهية الإعلامية

لا مجال للمبالغة في تصوير الدور الذي اضطلعت به وسائل الإعلام الجماهيرية خلال حملة إبادة الأجناس في رواندا. فقد لعبت وسائل بث الإعلام الحاقد وفي طليعتها محطة إذاعة RTLM وجريدة كانجورا، دورا رئيسيا قبل عملية إبادة الأجناس في رواندا وخلالها. ودعت وسائل الإعلام هذه علانية إلى

إبادة شعب التوتسي في رواندا بوصفه "حلا نهائيا". وتعمل محطة إذاعة روتو مورانجينجو الحاقدة حاليا، وهي نسخة عصرية لمحطة إذاعة RTLM، دون قيود في أراضي زائير، من أجل بث الدعاية الحاقدة ذاتها في منطقة البحيرات الكبرى. ويقوم المراسلون والصحفيون المتطرفون الذين عملوا في محطة RTLM بدور نشط حاليا في حملة مشابهة تشنها هذه المحطة الإذاعية. والرسالة التي تبثها واضحة ومألوفة: استئصال شأفة شعب التوتسي من المنطقة. وجاء في تقرير للجنة اللاجئين التابعة للولايات المتحدة: إن "المهارات الدعائية المؤثرة التي يتصف بها النظام المنفي قدحت شرارة أدت إلى مقتل عدد يصل إلى مليون شخص وحملت قرابة مليوني لاجئ بالفرار من رواندا. وهذه المهارات الدعائية ذاتها تساعد الآن في إدامة أزمة اللاجئين وزعزعة استقرار المنطقة".

رفض ضبط وتسليم المجرمين المطلوبين لارتكابهم أعمال إبادة الأجناس

معظم القادة السياسيين والعسكريين، فضلا عن قادة الميليشيات المطلوبين من قبل المحكمة الدولية لرواندا، يقيمون حاليا مطلقي السراح في زائير. ورغم أن بلدانا أخرى تحركت في الآونة الأخيرة لضبط هؤلاء المجرمين المتورطين في أعمال الإبادة الجماعية في رواندا، ومنها بالتحديد زامبيا والكاميرون، فإن حكومة زائير أشارت بوضوح إلى أنها غير مستعدة لتسليمهم إلى المحكمة ولا حتى إلى أية جهة قضائية أخرى. بل إن القيادة في زائير دعت بدلا من ذلك إلى إصدار عفو شامل عن مرتكبي إبادة الأجناس في رواندا، مؤيدة بشكل واضح إفلاتهم من المسؤولية الأمر الذي أسفر عن وقوع جرائم قتل جماعي كثيرة بلغت ذروتها في أعمال الإبادة الشاملة للأجناس التي ارتكبت في عام ١٩٩٤، وكانت بدورها أصل المشاكل الحالية في بوروندي المجاورة.

ورغم أن جميع المؤشرات تدل على تواطؤ حكومة زائير مع المسؤولين الروانديين السابقين لعرقلة عودة اللاجئين الروانديين الذين فروا إلى هناك عام ١٩٩٤، فإنها متورطة الآن في حملة شريرة لطرد مواطنيها الناطقين باللغة الكينيارواندية من بلدهم. وهذا الإيذاء السافر الذي تلحقه حكومة زائير بمواطنيها أنفسهم ينسجم مع سياستها الرامية إلى زعزعة الاستقرار في منطقة البحيرات الكبرى.

ولقد سبق للمنظمات الدولية لحقوق الإنسان وغيرها من المنظمات أن دعت في الماضي إلى فرض جزاءات على حكومة زائير. ونظرا لاستمرار الموقف المتعنت للنظام القائم في كينشاسا، يجب على المجتمع الدولي أن ينظر بجدية في هذا الاقتراح وأن يبعث برسالة واضحة إلى زعماء زائير تفيد بأن العالم ليس على استعداد لأن يقف مكتوف اليدين بينما تقوم حكومة زائير بتجريد منطقة البحيرات الكبرى بأسرها من الأمن.

- - - - -